وابعاد ظروف تحقيق الكيان الفلسطيني، واسقاط جناح المعتدلين في م.ت.ف. وتعطيل كل انجاز يؤدي الى المؤتمر الدولي» (سليم نصار، **الحياة**، لندن، ١٩/١/١٩٩٠).

ركّز شامير هجومه على قيادة م.ت.ف. وأسّس موقفه على رفض حكومته التفاوض المباشر، أو غير المباشر، مع المنظمة، وطلب تعهّداً اميركياً بدعم موقفه كشرط لحضور الاجتماع الثلاثي في واشنطن. في المقابل، رفضت واشنطن تقديم هذا التعهّد لاسرائيل، وراحت، في الوقت عينه، تضغط على م.ت.ف. كي تقبل دوراً في تسمية الوفد الفلسطيني. وبسبب الطلب الاسرائيلي والرفض الاميركي حدث ما يشبه الازمة، فتأجل، أولاً، موعد الاجتماع الثلاثي، ثمّ بدأ الحديث عن احتمال عقده. ورأت أوساط صحفية «ان الشواهد السياسية الكثيرة تشير الى ان الأزمات بين تل ـ أبيب وواشنطن تنشأ حين تستنكف الادارة الاميركية عن تحديد موقفها بشكل حاسم... حين تترك الباب مفتوحاً، أو مواربا، في أي قضية؛ عندها تدرك اسرائيل ان اميركا لا تأمرها، وانها تفسح لها [في] مجال المناورة، فتشترط وتتشدّد، وتعلن انها تقبل، أو ترفض، كما يحلو لها؛ أمّا حين تكون الولايات المتحدة الاميركية قد حزمت أمرها، وأظهرت، بكل وضوح، رغبتها في موقف ما، فالتجارب تؤكد ان اسرائيل تمتثل، مهما كانت درجة صعوبة اتخاذ القرار ماثلة، داخل التحالفات الحكومية» (بلال الحسن، **اليوم السابع**، باريس، ١٥/١/١٩٩٠). أمّا وان الولايات المتحدة الاميركية لم تحسم الامر، ولم تقدّم رؤية واضحة بهذا الخصوص، فقد تمادت حكومة شامير، وعادت الى التحدث، مجدداً، عن اسرائيل الكبرى. وفي هذا السياق، اعتبر شامير «ان اسرائيل ربحت معركة كسب الوقت التي بدأتها مطلع ١٩٨٩ لوضع حدّ لانعكاسات الانتفاضة على خياراتها السياسية، ولاجهاض التحرك الفلسطيني». حتى انه لم يخف استنتاجه، حين قال: «ان العرب من حولنا في حالة يأس وذعر، ويجتاحهم شعور بالفشل، لأنهم يرون ان الانتفاضة لا تساعدهم» (عبدالوهاب بدرخان، **الحياة**، ١٦/١/١٩٩٠).

دلالات اقالة وايزمان

أصدر رئيس الوزراء الاسرائيلي، اسحق شامير، بتاريخ ٣١/١٢/١٩٨٩، قراراً باقالة الوزير عيزر وايزمان، من الحكومة، بناء على اعتقاده بأن وايزمان أجرى اتصالاً بمسؤولين في م.ت.ف. الّا ان شامير تراجع عن قراره فيما بعد، فأعاد وايزمان الى الحكومة على ان يقصيه فقط عن المجلس الوزاري المصغّر الذي يضمّ ١٢ وزيراً، نصفهم من «العمل»، ونصفهم الآخر من الليكود.

وعلى هذا الصعيد، اعتبرت فصائل م.ت.ف. في بيانات منفصلة، ان اقالة وايزمان توجّه ضربة الى اللقاء المقرّر عقده في واشنطن بين وزراء خارجيات الولايات المتحدة الاميركية ومصر واسرائيل، وفق مقترحات بيكر، وتعرّض العملية السلمية للخطر. ورأت أوساط صحفية فلسطينية ان شامير أراد، من خلال اقالة وايزمان، «ان يثبت للولايات المتحدة الاميركية التصميم الرسمي الاسرائيلي على استبعاد م.ت.ف. من الحوار الفلسطيني ـ الاسرائيلي، فأعلن ابعاد وزير العلوم [والتكنولوجيا]، عيزر وايزمان، من الحكومة المقلّصة بتهمة التقائه مع [مسؤولين في] م.ت.ف. وخرقه للقانون الاسرائيلي الذي يحظر ذلك» (**فلسطين الثورة**، نيقوسيا، ١٧/١/١٩٩٠). ومن نافل القول، ان قرار اقالة وايزمان يشكّل مؤشراً واضحاً «الى موقف اسرائيلي ثابت: لا مباحثات، ولا حوار، ولا اتصال، وبالتالي لا تفاوض مع م.ت.ف.» (كلوفيس مقصود، **الحياة**، ٧/١/١٩٩٠)، اضافة الى «ان الأزمة التي افتعلها شامير، يجب ان تضاف الى المؤشرات الواضحة الى أن اقتراحه اجراء انتخابات في الاراضي المحتلة ما هو الّا عملية علاقات عامة ومحاولة للماطلة» (ماهر عثمان، **المصدر نفسه**، ٨/١/١٩٩٠). ومن شأن هذه الأزمة «الكشف عن حقائق كثيرة، جعلت المهتمين يدركون ان عملية السلام تحتاج الى المزيد من الجهود والضغوط... [و] كشفت عن شعور شامير بأنه محاصر، أولاً، من داخل تكتل الليكود، و[ثانياً] من خلال اتصالات حزب العمل مع م.ت.ف.» (**الشرق الاوسط**، ١٠/١/١٩٩٠).

الحوار الاسرائيلي ـ الفلسطيني

على الرغم من أجواء التفاؤل باقتراب الحوار الفلسطيني ـ الاسرائيلي، في القاهرة، فقد تتالت الاحداث، لتؤكد ان احتمالات ذلك باتت